

كتاب

نفو الاثر في صفو علوم الاثر

في المصطلح على مذهب السادة الحنابلة

﴿ تأليف ﴾

العلامة الامام شيخ الاسلام ومفتي الانام رضي الدين

محمد بن ابراهيم بن يوسف بن عبدالرحمن بن حسن

ابن بكري الحنابي الحنفى الشهير بالناذلي

وباب الحنبل رحمه الله تعالى

وبليده باللغة العربية في مصطلح آثار الحبيب

السيد محمد مرتضى بن محمد الحنفي الزبيدي المصري

الحنفي المتوفى سنة ١٢٠٥ هجرية رحمه الله

﴿ الطبعة الاولى ﴾

سنة ١٢٢٦

على نفقة الشيخ احمد مكي * ومحمد أمين الطنجي الكنتي وشركاه

(طبع بطبعة السادة بمحوار محافظة مصر)

لصاحبها محمد اسماعيل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي لم يزل عالماً قديراً . وصلى الله على سيدنا محمد الذي أرسله الى الناس بشيراً ونذيراً . وعلى آل محمد وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .
 أما بعد . فان التصانيف في اصطلاح أهل الحديث . قد كثرت في القديم والحديث . فمن أول من صنف في ذلك القاضي أبو محمد الرازي في كتابه المحدث الفاصل بين الراوي والواعي لكنه لم يستوعب . والحاكم أبو عبد الله النيسابوري لكنه لم يهذب ولم يرتب . وتلاه أبو نعيم الإصبهاني فعمل على كتابه مستخرجاً وأبقى أشياء للمتعب . ثم جاء الخطيب أبو بكر البغدادي فصنف في قوانين الرواية . كتاباً سماه الكفاية . وفي آدابها كتابه الجامع . لآداب الشيخ والسمع . وقبل من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتاباً مفرداً فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة كل من أنصف علم ان الحديث بعد الخطيب عيال على كتبه . ثم جاء بعض من تأخر عن الخطيب . فأخذ من هذا العلم بتصيب . فجمع القاضي عياض كتاباً لطيفاً سماه الامناع . الى أصول الرواية والسمع . وأبو حفص المياحي جزءاً سماه مالايسع المحدث جهله الى غير ذلك من التصانيف التي اشتهرت . وبسطت واختصرت . الى ان جاء الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان

ابن الصلاح عبد الرحمن الشهرزورى نزيل دمشق فجمع لما ولى تدريس الحديث بالمدرسة الاشرفية كتابه المشهور فهدب فنونه . وأملأه شيئا بعد شئ . فلماذا لم يتناسب وضعه . واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة فجمع شتات مقاصدها . وضم اليه من تصانيف غيره نخب فوائدها . فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره . فلماذا عكف الناس عليه وساروا بسيره . ما بين ناظم له ومختصر . ومستدرك عليه ومختصر . ومعارض له ومختصر . الى ان جاء الحافظ الامام . شيخ الاسلام . ناصر سنة سيد الانام . المترجم بقباسوف علل الاخبار وطيبها . المنعوت لما انه المقدم بامام طائفة أهل الحديث وخطيبها . السابق في معرفة صحيح وسقيم الخبر . قاضى القضاة شهاب الدين أحمد بن حجر . المستقلانى الأصل المصرى الشافعى قلخص المهم من هذا الاصطلاح . مما جمعه في كتابه الحافظ ابن الصلاح . مع فرائد ضمت اليه . وفوائد زبدت عليه . في أوراق قليلة . هي في نفسها جلية . سماها نخبة الفكر . في مصطلح أهل الأثر . فصارت جديرة بإذصرفت حجما . وبراءت نجما . لكل أثرى يقول من قال

والنجم تستنصر الابصار صورته والذنب للطرف لالنجم في الصغر الى ان شرحها وضمن شرحها من طرف الفوائد . وزوائد العوائد . ككرة فكره . ما لا يحصى كثرة . وان لم يخل عن فوات تحرير . وركاكة تقرير . كما لم يخل منته عن ضيق العبارة . وان لطفته منه الاشارة . كما قيل يشير الى غر المعاني بلفظه كعب الى المشتاق باللحظ يرمز حتى خشي عليه تلميذه الامام زين الدين أبو المعالى قاسم الحنفى وشيخ بعض

شيوخنا الامام كمال الدين محمد بن أبي شريف المقدسي الشافعي فوضع الأول
 حواشي سماها القول المبتكر . على شرح نخبة الفكر . وأودعها من التحرير
 جانباً . ولم يكن عن منافسة ذلك التحرير جانباً . ووضع الثاني من الحواشي
 مازفع به من العواشي . مع ما فيه من القادح . وشئ كان علقه عن الشارح .
 (ثم) لما رفعت الى العصر . بقراءة هذا الشرح . سنة احدى وأربعين
 وتسماة على الأستاذ شمس الدين محمد الشيربازي عروس الديروطي
 المصري الشافعي نزيل حلب كنت كتبت حال قرأتني عليه حواشي سميتها
 منيح الذنب^(١) . على شرح الذنب . منطوية على فرائد منه استفدتها . محتوية
 على زوائد لما وجدتها استجدتها . ولكن كان فيه مسائل خلافية . رجح
 فيها خلاف ما عليه أصحابنا الحنفية . فلم يعم نفعه الثلثين . كأنه قول بالقلتين .
 فأثرت الآن تبیان ما نحن عليه . إر بيان ما جنح من جنح اليه . بقدر
 ما أمكن . وبحسب ما قدر القادر ومكن . فأخرجت من بين الشرح
 وحواشيه متناً متيناً . وقطعت من الاخلال بما نحن عليه والاملال بما
 لا حاجة اليه وتيناً . وفصلته فصولاً مفرّرة . وضمته أصولاً محرّرة . هي
 من مفاصلها . درر لغواصها . ومن مطالعها . دراري لمطالعها . من غير
 تفسير لبعض النصوص . لما فيها جواهر وفصوص وسميته فقو الاثر .
 في صفو علوم الاثر . راجياً منه تعالى . نفع مساه حلالاً ومآلاً . ومن
 الملمين بطالاه . عذري في خلله وزلله . والله تعالى هو الموفق

(١) النفية بالضم الجرعة وقد تفتح وجمعها تعب كرطب اهـ

﴿فصل﴾ في الحديث المتواتر هو ما رواه عن استناد الى الحسن دون العقل الصرف عدد أحوال العادة تواطؤهم على الكذب فقط أو روه عن مثلهم من الابتداء الى الانتهاء. ومستند رواية منتهاهم الحسن أيضاً. فالنوع الأول ما لا طباق له. والثاني ماله طبعان فأكثر. ثم هو بقسميه مفيد للعلم الضروري لا النظري وغير محصور في عدد معين لا محصور فيه وموجود وجود كثرة لا معدوم ولا موجود وجود قلة خلافاً لراعى ذلك ومتى استوفيت شروطه وتحلفت إفادة العلم عنه فلان لا بمجرد « ومن شأنه أن لا يشترط عدالة وجاله بخلاف غيره

﴿فصل﴾ في المشهور هو ما رواه عدد فوق الاثنين الى جماعة من الصحابة ولم يشد بمجرد العلم فهو مبين للمتواتر خلافاً لابن الصلاح إذ جعله أهم منه « وهو المستفيض على رأى جماعة من أئمة الفقهاء (وقيل) المستفيض يكون عدد طرفيه ووسطه سواء « والمشهور أهم من ذلك (ويطلق) المشهور أيضاً على ما اشتهر على الأئمة مطلقاً

﴿فصل﴾ في العزيز هو ما لم يروه أقل من اثنين عن أقل منهما بأن رواه اثنان عن كل من اثنين وهكذا الى صحابين أو رواه عن كل من الصحابين اثنان وعن كل منهما اثنان ثم عن كل من هذين الاثنين اثنان وهكذا وان ورد في بعض المواضع من سند كل واحد منهما رواية أكثر من اثنين عن أحد اثنين وجماعة آخرين عن الآخر « وليس شرطه شرطاً للصحيح خلافاً لمن زعمه

﴿فصل﴾ في الغريب هو ما يتفرد بروايته واحد في أى موضع

كان الانفراد من السند بعد الصحابي وهذا هو الغريب من جهة المتن والسند معاً . فان كانت الغرابة في التايي سواء كانت فيه فقط أو فيه وفيمن يليه فقط أو في جميع من بعد الصحابي أو أكثره سمي الحديث بالفرد المطلق . وان كانت فيمن بعده إما في أثناء السند أو في آخره سمي بالفرد النسبي . وان كان الحديث قبل عروضها له عزيزاً أو مشهوراً يقل اطلاق الفرد عليه كما يقل اطلاق الغريب على الفرد المطلق وان يرادف الفرد والغريب اصطلاحاً . ولهم ما هو غريب من جهة السند دون المتن وهو ما يكون مشهوراً برواية جماعة من الصحابة فينفرد ثقة بروايته عن صحابي آخر لا يعرف هو من روايته إلا من طريق ذلك الثقة . وأما عكسه فلا وجود له . هذا في التفرد بالنسبة الى شخص معين « وقد يكون بالنسبة الى أهل بلد معين كأن يقال هو من افراد الكوفيين . فان أراد القائل أنه رواه واحد منهم فهو من الفرد بالنسبة الى شخص معين

﴿ فصل ﴾ وكلها سوى المتواتر آحاد . وفيها المقبول وهو ما يرجح صدق الخبر به . والمردود وهو ما يرجح كذب الخبر به وما يتوقف في قبوله ورده لتوقف الاستدلال بها على البحث عن أحوال روايتها بخلاف المتواتر فكله مقبول لعدم توقف الاستدلال به على البحث عن أحوال روايتها

﴿ فصل ﴾ قال قاضي القضاة « وقد يقع في أخبار الآحاد ما يفيد العلم النظري على المختار وعنى به ما احتف بالقرائن وجعله أنواعاً منها ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما من أخبار الآحاد مما لم ينتقده أحد من الحفاظ ولا

وقع التجاذب بين مدلوليه حتى حصل الإجماع على تسليم صحته * ومنها
المشهور ذكأت له طرق متبينة سامة من ضعف الرواة والعلل * ومنها
المسلسل بالأئمة لحفاظ المتقين حيث لا يكون عربياً كالحديث الذي رواه
أحمد بن حنبل مثلاً ويشاركه فيه غيره عن الشافعي وفيه غيره عن مالك بن
أنس * والمختار عندنا معشر لطيفة خلاف هذا المختار حتى أن خبر كل
واحد فهو مفيد للظن وإن تفاوتت طمعت الطنون قوة وضعفاً

﴿فصل في الصحيح والحسن لدته وإغيره علم ابن الصحيح﴾
لذاته هو خبر الواحد المتصل بالسند بقدر عدل تام الضبط غير معال بقادح
ولا شاذ . ومعنى تام الضبط من يكون لا يبحث يقال أنه قد يضبط وقد
لا يضبط وما يضبط ضبط صدر . وهو أن ثبت الراوي ما سمعه بحيث
يمكن من استحضاره متى شاء . وصحبه كتاب وهو صيغته لديه منذ
سمع وودعه لي أن يؤدي منه فإن حب الضبط والصفات لأخرى فيه
فهو الحسن لدته . فإن تعددت طرق الحسن لدته بمجته من طريق آخر
أقوى أو مساوية أو طرق أخرى و . منقطة فهو الصحيح لغيره * وأما
الحسن لغيره فهو الواحد الذي يرويه من يكون سبي الضبط ولو مختلطاً لم
يتم ما حدث به قبل الإخلاص . ويكون مسوراً أو مراسلاً لحديثه أو
مداساً في روايته من غير معرفة بخدوف فيهما فيتبع يأ كان منهم من هو
مثله أو فوقه في الدرجة من السند وسعف المتابعة . وقيل الحسن لغيره
ماروه لمستور الذي توقف فيه ثم طامت قريته رجحت جانب قوله لغيره .
مرويه من طريق أخرى

﴿فصل﴾ في تفاوت رتب مصدق الصحيح والحقن * ما الحسن
 والذي صحيح إسناده عدة من الحفاظ وينتوذه من قتي مرات لا سناد
 الصحيح وان حسه لا كثرون منهم فهو مقدم على ما م بصحيح إسناده
 أحد * وما بصحيح إسناده أحد ولم يضاف سنده بعضهم فهو مقدم على
 خلافه * وما الصحيح والذي أطلق بعض الأئمة على إسناده أنه أصح
 الاسانيد وان كان المعتمد عدم إطلاق ذلك لترجمة معينة من فهو مقدم على
 خلافه (وخلافه) ان كانت فيه صفات الصحيح كلها الا خلاف فهو مقدم
 على ما هي فيه مع الخلاف في وجود بعضها ومع الخلاف في كونه شرعاً
 للصحة بعد الاتفاق على عدمه نحو لاتصال خمسة لي من صحيح مرسل
 أهل القرون الثلاثة وهم أصحابا الحنفية ونحو لصف بالسة لي من بصحيح
 ما نقله عدل ونم كن صابطة * وأيضاً ما نقل الشيخان على تخريجه في
 صحيحهما فهو مقدم على ما نرد به أحدهم في صحيحه * وما انفرد به
 البخاري في صحيحه فهو مقدم على ما نرد به مسد في صحيحه بوجهين *
 (أحدهما) انه كان ثجن من مسد في العلوه وعرف بصناعة الحديث منه
 وان ملأ تلميذه وخريجه ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره (وثانيهما) ان
 الصفات التي تدور عليها الصحة في كتاب البخاري ثم منها في كتاب مسلم
 وثمة * وشرحه فيها قوي وثمة * أما رجحانه من حيث لاتصال
 فلا شرطه ثبوت لقاء لوي لم يروى عنه ولو مرة بخلاف مسلم فانه اكتبني
 بإمكان اللقاء * وما من حيث العدالة والعصبية فلأن من حكم فيه من
 رجال صحيحه فن بخلاف مسد فان من حكم فيه من رجال صحيحه أكثر

ولأنه لم يكثر من إخراج حديث من تكلم فيه بخلاف مسلم ولأن أكثر ما نورد به منهم هم من شيوخه الذين أخذ عنهم ومارس حديثهم بخلاف مسلم ولما علم من نه نأى كان يخرج حديث من كان متقياً ملازماً لمن أخذ عنه ملازمة طويلة دون حديث من يتلو هذه الطبقة فيهما في المتابعات إلا حيث تقوم القرينة لضبطه له بخلاف مسلم وأما من حيث عدم الشذوذ والتعليل فلأن ما تقدم عليه من الأحاديث أقل بخلاف مسلم ودعى الرزين قاسم أن القند المذكور غير مسلم وأنه ليس كله من الحيتين ومنهم من قدم صحيح مسلم في الصحة على صحيح البخاري واستدل له بقول الحافظ أبي علي النيسابوري مات تحت أديم السماء أصبح من كتاب مسلم وقول مسلمة بن قاسم حيث ذكر صحيح مسلم لم يضع أحد مثله ورد الأول أنه نأى وجود كتاب أصبح من كتاب مسلم ولم ينف المساواة ولو سلم فعارض بقول شيخه الإمام أبي عبد الرحمن النسائي ما في هذه الكتب أحود من كتاب محمد بن اسمعيل إذ الظاهر أنه أراد الأجودية في الصحة لا في غيرها ولو سلم فالقول بتقديم صحيح البخاري في الصحة على صحيح مسلم هو قول الجمهور والقول ما قالت حذام ورد الثاني بأنه إن أراد أن أحداً لم يضع مثله في حودة التركيب وحسن التهذيب فسلم لكنه لا يلزم منه تقديمه في الصحة على صحيح البخاري وإن أراد أن أحداً لم يضع مثله في الصحة فمتنع وأما ما كان على شرطهما مما لم يخرجاه في صحيحيهما فقدم على ما كان على شرط البخاري وهو مقدم على ما كان على شرط مسلم وهو مقدم على ما ليس على شرطهما جنهماً ولا انفرداً ونعمي

بشرطهما احتمالاً أن يكون روة لحدث رواة كتابهما مع باقي شروط
الصحيح على الصحيح لكن ما كان على شرطهما وليس له علة فهو فوق
ما انفرد به البخاري وكذا مسلم في صحيحه على مختار * وذهب هاشمي
القضاة إلى أن ما كان على شرطهما فهو دونه أو مثله * قال ونماقت أو
مثله لأن * عند مسلم حجة ترجيح بصاً من حيث به في الكتاب المذكور
فتعادلاً * وردّه الرق قاسم بأن قوة لحدث إنما هي بالنظر إلى حاله
لا بالنظر إلى كونه في كتاب كذا (فهذه السبعة أقسام مدونة في الصحة
عند قاضي القضاة * وعلى الثلاثة لأول وطائفتان على لأربعة لأخيرة
أولها ولو رجح قسم من هذه السبعة على ما فوقه مخرج قدم على ما فوقه
كما لو كان الحديث من مرد به مسلم وهو مشهور معيد للظن خاصة فريته
بها أفاد العلم فقدم على فرد * طلق فرد به البخاري لبقائه على إعادة الظن
دون ذلك * وكان مما لم يخرجاه ولكن كان من ترجمة وصفت بكونها أصح
لأننا قد قدم على ما انفرد به أحدهما مثلاً ولم يكن مهما لاسيما إذا كان
في سنده من به مقال *

﴿ فصل ﴾ في وصف ووصف حدثاً واحداً بالصحيح وحسن معاً
من غير عطف كقول الترمذي وغيره حديث حسن صحيح فلا إشكال في
الجمع بينهما على هذا لوجه لانه ان كان فرداً فتردد المحدث في نقله هل
اجتمعت فيه شروط الصحة أو لحسن لوموع الخلاف بين أهل الحديث
فيه أنافل صحيح هو أم ناقص حسن وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح
فملي حذف أو * فهو دون ما قيل فيه صحيح وإن كان غير فرد فباعتبار

اسنادين يقتضى أحدهما صحته والآخر حسه وعلى هذا قيل فيه حسن صحيح قيل حذف لو او هو فوق ما قيل فيه صحيح اد كان فردا هكذا قيل * وورد على الأول وقوع جمع بينهما في فرد قد جمع شروط الصحة بالاتفاق - وعلى الثاني وقوعه فيما كلاً - فيه على شرط الصحيح * وكذا لا إشكال في قول الترمذي في بعض الأحاديث حسن غريب لا يعرفه إلا من هذا الوجه مع شتره في تعريف الحسن أن يروى من غير وجه لأن الحسن لدي شرط في تعريفه ذلك إنما هو يقول فيه حسن وما يقول فيه حسن مع ذكر صفة أخرى فهو يعرفه أصلاً كما يعرف ما يقول فيه صحيح أو غريب *

فصل في زيادة روي الصحيح والحسن - هي مقبولة ما لم تقع مخالفة روية من هو أوثق منه . وصلاح كثير من الشافعية القول بقبول زيادة الثقة محمول على تقييدهم الخبر المقبول أن لا يكون شاذاً وليس نص إمامهم حيث قال ويكون ذلك شركاً أحداً من الخلفاء من خلفه فان حاله فوجد حديثه نقص كان في ذلك دليل على صحة تخرجه حديثه ومتى حالف موصفت أضرب ذلك بحديثه منياً لا صلاحهم كما ظن ربه أنه اقتضى أنه د حالف العدل أحداً من الخلفاء فوجد حديثه أريد "صراً" ذلك بحديثه يدل على أن زيادة العدل عنده لا يرم قولها مطلقاً وإنما يرم قولها من العدل الحافظ لأن العدل غير الثقة الذي هو العدل المبطل معاً وكلامه إنما هو في عدل يعرف ضبطه - وعلى قياس ما سبق لا تقل زيادة الضعيف إذا خافت روية الثقة هذا وذهب بعض أصحاب الحديث إلى رد الزيادة مطلقاً ونقل عن معظم أصحاب

أبي حنيفة رضي الله عنه « و يخار عند ابن الساعاتي وغيره من الضعفة انه اذا
انفرد العدل بريدة لا يختلف كما لو نقل انه صلى الله عليه وسلم دخل البيت
فزد وصلى فان اختلف مجلس قبلت باتفاق ون اتحد وكان غيره قد انتهى
في العدد الى حد لا يتصور غفلتهم عن مثل ما رد لم تقبل ون يثبت بالجمهور
على القبول خلافا لبعض المحدثين واتحد في رواية ون جهل حال المجلس
فهو بالقبول أولى مما ذ اتحد بذلك الشرط وأما اذا كانت الزيادة مخالفة
فالظاهر التعارض »

﴿ فصل ﴾ في الحدث لمحموض والشاذ والمعروف والمكره ان خولف
الراوي المقبول بأرجح منه بريد صنف أو كثره عدد أو مرجح - وانما سمي
ما رواه الأرجح بالمحموض ولاخر بالشاذ « فالشاذ ما رواه المقبول مخالفاً
لمن هو أرجح منه ومحموض ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أدنى منه وحداناً »
وان خولف الضعيف لكونه مجهول العدل أو سبي القطع مثلاً فأحب
منه ضعفاً سمي ما رواه الأضعف ضعفاً بالمعروف « ولاخر بالمكره فاسكر
ما رواه الضعيف مخالفاً لمن هو أدنى منه ضعفاً والمعروف ما رواه الضعيف
مخالفاً لمن هو أعلى منه ضعفاً وقد علم مما سبق ان لمحموض مقدم على المعروف
وان الشاذ مقدم على المكر ون يسما تبايناً لا عمومياً من وجه كما قال قاضي
القصة قال وقد غفل من - روى بينهما »

﴿ فصل ﴾ في معرفة الاعبار والمتابعات والشواهد (اعلم) أن الشاهد
حديث يساوي آخر أو يشبهه في المعنى فقط والحدائي غير واحد ويراده
يسمى استشهاده والمتابعة أن يتابع رواية من فردة ولو صحاحياً غيره

ولو صحاحياً في لغة ما روي أو مناه بشرط وحدة الصحابي في رواية غيره
 لغيره ويسمى هذا الغير المتابع بكسر الباء والباع أيضاً * وهي تامة ن
 حصلت للراوي نفسه وقاصرة ن حصلت لشيخه أو من فوقه مطلقاً
 ومن لم يذكر متابعة راوي الفرد المطلق والصحابي مقتصر على متابعة
 راوي النسب فقد أحل * وخص قوم المتابعة بما حصص باللفظ سواء كان
 من رواية ذلك الصحابي أم لا - والشاهد بما حصص بأعني كذلك * وقد
 تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس والأمر فيه سهل (وأما الاعتبار) فتنبع
 صرق الحديث الذي يظن به فرد يعلم ن له مانعاً وشاهد أولاهذا
 ولا ذلك (ثم اعلم) به قد يدخل في باب المتابعة ولاستشهاد رواية من لا
 يحجج بحديثه وحده بل يكون معدوداً في الضعفاء * وفي كتابي البخاري
 ومسلم جماعة من الضعفاء ذكرهم في المديعات والشواهد وليس كل ضعيف
 يصاح لذلك ولله يقول لدارقطني وغيره في الضعفاء فلان يعتبر به وفلان
 لا يعتبر به - وكذا رواية عبد الله بن مسعود من شرط الشيخين ويحرجان حديثه
 في المتابعة ولاستشهاد دون غيرهما *

﴿فصل﴾ في تقسيم الحديث المقبول ولكن بالتقياس لي مقبول آخر
 بحيث يخرج منه احكام ومختلف لحديث والنسخ والمنسوخ (اعلم) ان
 المقبول ن سلم من معارضة مقبول آخر ولو ظاهراً فهو المحكم وان لم يسلم
 من ذلك بان عارضه مثله من أصل القبول فان أمكن اجمع بين مدلوليهما
 بغير تعسف فهما معاً مختلف لحديث والا فان ثبت المتأخر منهما بالتاريخ
 المعلوم من حارج مطلقاً أو المعلوم لامن حارج مطلقاً فهما المتأخر والمنسوخ

وليس من الناس ما يرويه الصحابي المتأخر الإسلام معروفاً متقدماً للإسلام إلا أن يصرح بسماحه من النبي صلى الله عليه وسلم وإن يكون له شئ من سمعه قبل صلى الله عليه وسلم شيئاً قبل إسلامه وإن يكون المتقدم الإسلام قد سمعه قبل سماحه * وكذا الإجماع لا يكون نهجاً على المختار عند بن الساعاتي من أصحابنا وغيره لأنه إن كان عن نص فهو الكسح ولا فالترجيح بوجه من وجوه المتعلقة بالمتن أو بالسند إن لم يكن ثم التوقف عن العمل بكل واحد منهما إن لم يمكن (هـ) * والأصح أن يختلف الحديث إنما هو الحديثان المقبولان المتعارضان في المعنى صراحةً مطلقاً وإن بطبقات التاريخ أو لاهن لم يوجد طلب الجمع فإن لم يمكن ترك العمل بهما :

﴿فصل﴾ في الحديث الردود لسقط من السند وهو قد يقل بوجه ما * فنه الملق وهو ما سقط من أول سنده وحده فأكثر مع التوالي من غير تدريس سواء سقط الذي أم لا * ومنه المرسل وهو ما سقط من آخر سنده من بعد الذي سقط فإن عرف من عادة التابعي أنه لا يرسل إلا عن ثقة فقال الشافعي يقلل أن اعتصم بحديثه من وجه آخر يبين الطريق الأولى مسنداً كان أو مرسلًا ، وذهب جمهور الحديثين إلى التوقف وهو أحد قولي أحمد ، وثانيهما وهو قول المالكيين والشافعيين يقلل سواء اعتصم بحديثه من وجه آخر يبين الطريق الأولى أم لا هكذا قيل * والخيار في التفصيل قول مرسل الصحابي إجماعاً ومرسل أهل القرن الثاني والثالث بعده وعند مالك مطلقاً وعند الشافعي بأحد حجة أمور أن يسنده غيره أو أن يرسله آخر وشيوخهما مختلفة أو أن يعضده قول صحابي أو أن يعضده قول

أكثر العلماء وإن يعرف أنه لا يرسل إلا عن عدل (وأما) مرسل من دون هؤلاء من الثقات فيقول عند بعض أصحابه مردود عند آخرين إلا أن يروي الثقات مرسله كما رووا مسنده فإن كان الراوي يرسل عن الثقات وغيرهم فمن أنى بكر الرى من أصحابه وبني الوليد الناحى من المالكية عدم قول مرسله اتفاقاً ومنه المعص وهو ما سقط من سنده إنسان فأكثر مع التولى من أى موضع كان السقط ومنه المقطع وهو ما سقط من سنده واحد فأكثر مع التولى من أى موضع كان السقط. فبين كل من المعص والمقطع وبين المعلق عموم من وجه (ونقل) المرح المهندي من أصحابه أن المرسل في اصطلاح محدثين هو قول التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن ما سقط من رويته قبل التابعي واحد يسمى منقطعاً أو أكثر يسمى معصلاً فيه ذكر المعلق عنهم لا لأنه يسمع اسمه منهم بل لأنه ما منقطع أو معص. قال والكل يسمى مرسلًا عند الأصوليين انتهى (وقد) علمت حكم مرسل أهل القرون الثلاثة ومن بعدهم على ما هو المختار عنده فهو حكم مرسل الأصوليين مطلقاً (ومما يتصل) بهذا الفصل بيان تدليس الاسناد ولارسال حتى اعلم أن السقط من الاسناد قد يكون وصحاً يشترك في معرفته الكثير ولا يحصى عليهم لكون الراوي روى عن لم يعاصره أو عاصره ولم تلقه وهذا يدرك لعدم التلاقي ومن ثم احتاج المحدثون إلى معرفة تاريخ مواليد الرواة ووفياتهم وسماهم وأربابهم وغير ذلك من أحوالهم. وقد يكون خفياً يخص بمعرفة الأئمة الحذق المطلعون على طرق الحديث وعلمها وفيل ما هم عليه وعلى الثاني فإن روى سماعه

لذلك الحديث ممن عرف سماعه منه لغيره نصيفةً فنحمل السماع كمن وكقال
فتدليس الاسناد ويسمى الاسناد حيث مذكراً بفتح اللام (قال) فاضى القضاة
وحكم من ثبت عنه هذا التدليس اذا كان عدلاً أن لا يقبل منه إلا ما صرح
فيه بالتحديث على الأصح (وفيل) هو جرح مطعماً وهو الجارى كما قال عبد
الوهاب على أصول مالك (وأما عندنا) فقليل مرويه حكم المرسل وقد علمت
حكمه عندنا * وصحح السراج الهندي أن العنقة مطعماً من قيل الاسناد
المتصل وإن أوهم سماعه إليه ممن عاصره تلك الصيغة وعرف عدم سماعه
منه أصلاً فالارسل الخي ويسمى الحديث حيث مذكراً بفتح اللام * ويعرف
هذا الارسل ما حارده عن منعه بعدم السماع منه مطعماً ومحرم امام مطاع
بعدم التلاقي بينهما ولورود راي بينهما في بعض الطرق وقد ذكرنا أنه غير
زائد امام مطع *.

﴿فصل﴾ في الحديث المردود لظمن في الراوي (ويكون) الظمن فيه
بشرة أشياء مرتبة على لأشد فالأشد في موجب الرد على سبيل التدليس
(فمنها) كذب راوى على رسول الله صلى الله عليه وسلم عمداً وحديثه يسمى
الموضوع سوء عرف وصحة ما قرأه أو بقرينة تؤخذ من حال الراوى
كإساعه في الكذب هو بعض الرؤساء أو وقوعه في أثناء اسناد وهو
كذاب لا يعرف ذلك الخبر إلا من جهة ولا يتابعه عليه أحد وليس
له شاهد أو من حال المروي كركاكة ألفاظه ومما يه أو لمخالفته لبعض القرآن
أو السنة المنوطة أو الاجماع القطعى أو صريح العقل وسواء اخترع ما وضعه
أو أخذه من كلام غيره أو كان حديثاً ضيف الاسناد مركب له إسناداً

صحيحاً لبروح وسوء موضعه اضلالاً واحتمالاً أو تعصياً أو إغراباً أو اتباعاً
لهوى بعض لرؤساء أو يكون لوضع وهماً وغلطاً وقال بن الصلاح انه
شبه الوضع * وحكم رواية الموضوع مطلقاً بخبرها على من علم أو ظن انه
موضوع إلا مع بيان حاله فان جهل نه موضوع مروى فلا يتم عليه * (ومنها)
تهمة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يكون حديثه مخالفاً
للقول عند المعلومة غير مروى بلا من جهته أو بان يكون كذبه في كلام الناس
خاصة ويعرف به وهذا دون الأول وان اشركا في اقتضاء التهمة المذكورة
ويسمى حديثه حديثاً المتروك * (ومنها) خشن غلظه * (ومنها) غلته عن
لا تقن * (ومنها) سمعه غير الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم من
من أقول مما لا سمع الكمر وحدث هؤلاء حينئذ يسمى المنكر على رأى
* (ومنها) عطه من غير خشن وهو ان صاع عليه بالقرائن كوصل مرسل
أو منقطع أو ادخل حديث في حديث أو غير ذلك من الامور القادحة حصية
الى لا يطاع الناقد علم لا انقراض * (ومنها) جمع الطرق واعتبار بعضها ببعض
حديث صاحبه هو المعلن * (ومنها) علفته للنفقات فان كانت بتغيير سياق
التي يدهج موقوف أو مقطوع بمرفوع بدون ما يرفع توهم ان الجميع مرفوع
في الحديث مدرج التي سوء وقع المدهوج في أول المدهوج به أو انشائه أو
آخره وهو الاكثر سوءاً كان لدهج يعطى أو بدونه وتغيير سياق الاسناد
على وجوه مخصوصة * منها ان يكون عند جماعة حديث بأسانيد فيرويه عنهم
رو بأحدها من غير بيان اختلافها * ومنها ان يسمعه من شيخه بلا واسطة
إلا طرفاً منه فيها فيرويه عنه بكلا طرفيه بدونها * ومنها ان يكون عند

واحد حديثان باسنادين فيرويهما عنه آخر معاً بحددهما * ومنها أن يروى
 حديثاً باسناداه ولكن يزيد فيه من حدث آخر شيئاً ليس من روايته
 فالحديث مدرج الاستاد * ويعرف المدرج في المتن «ستحاله صدوره من النبي
 صلى الله عليه وسلم أو نصريح الصحابي في رواية أخرى قوية لعدم سماعه من
 النبي صلى الله عليه وسلم أو نصريح امص رواد لقصة عن المرفوع - وفي
 الاسناد بمجيء رواية مفصلة للرواية المدرجة مقبولة بقتصار امص لرواية على
 المدرج فيه هذا * وأما أن ساق مجرد الاسناد فمرص له عارض فذكر كلاماً
 من قبل منه فظن بعض من سمعه أنه من ذلك لا - فزوده عنه به
 موضوع * على ما مر وإن كانت تقديم أو تأخير وهما في الاسناد بحمل
 اسم الراوي لآتيه أو سم آتيه له ولم يكن أحد يطبق عليه لحاصل بالقلب
 فهو الاسم المقلوب وأما في المتن وهو قليل فهو الحديث المصوب وإن كانت
 بزيادة راو في اسناد يقض فيه صريح السماع أو ما في حكمه ومن رد أيضاً
 ممن نقص * «المريد في متصل الأسايد وقد صنف الخطيب في هذا النوع
 كتاباً وسماه بذلك * قال بعض الحفاظ وفي كثير مما فيه نظر - وإن كانت
 بإبدال راو بآخر ولو في جميع السند بأن أبدل سداً بسداً ولا مرجح لاحدى
 الرويتين أو الرويات على غيرها أو باضطراب لفظ الحديث ومعناه بأن يروى
 بمعنيين ذوي معنيين متداولين تدافعاً لا يحتمل التأويل فهو الحديث «المضطرب»
 وقد يقع الإبدال في جميع السند عمداً لمصلحة وشرطه أن لا يستمر عليه أو
 للاغراب وهو حينئذ من الموضوع كما مر * وإن كانت بتغيير بعض حروف
 الكلمة مع بقاء صورة الخط فإن كانت بالنسبة إلى النقط كما هو فيه هو

«المصحف» والشكل والمرد به الحركات والكلمات والحرف ولا يجوز
اختصار الحديث بان يكون امذكور ولحذف منه بمنزلة خبرين مستقايين
في المعنى أو يدل ما ذكر على ما حذف ولا روية بمعنى بان يميز لفظه بوجه
من لوجوه دون معناه إلا لعلم بما يحيد من معاني لا يماط على الصحيح في
المستبين (وميل عما يجوز رويته بمعنى في المردات دون المركبات) (وقيل)
نما يجوز لمن يستحضر للفظ يتمكن من التصرف فيه (وقيل) انما يجوز
لمن كان يحضر الحديث فليس لفظه وبني معناه مرتباً في ذهنه وان يرويه
بمعنى لمصلحة تحصيل الحكم منه ولا تصح ان الحديث ان كان مشتركاً
أو محلاً أو متشابهاً أو من جو مع الحكم لم يحز بقرنه بمعنى أو حكماً جار للعالم
ببساطة أو صهراً يحمل العبارة كما يحمل الخصوص أو حقيقة يحمل المجاز
صار للمجتهد فقط ثم متى حتى معناه حتى في معرفة المعاني لأفرادية الى
الكتب المصنعة في شرح العرب ونعى به مردود يكون - تنمائه بقلة في
رمائه ومعرفة المعاني التركيبية الى الكتب المصنعة في شرح معاني الأخبار
ونعى بها المعاني التركيبية المشككة (ومنها) لجمالها بالروى إما بسبب كثرة
ماله من الأسماء والكلى أو لألقاب أو الصفات أو الحرف أو الانساب
ودكره بغير ما شهر به منها عرض ما قد صنعوا فيه الموضح لأوهام
الجمع والتفريق وسبب وحدة الأخذ عنه لكونه معللاً من الحديث وقد
صنعوا فيه بوحدهم وهم من لم يرو عن كل منهم إلا واحد وسبب إيهام
الروى عنه سمه لأحصار أو غيره كقوله أخبرني فلان أو شيع ورحل
أو بعضهم أو بن فلان وهذا ما إيهام من الأسماء في الاستاد وقد صنعوا

فيه وفيما بينهم من لأشياء في متن أبيه المبهمة وحديث المبهمة قبل مقبول
مطلقاً (وقيل) لا ورواهم سقط التعديس كأن يقول روي عنه أخبرني الثقة
وخارقه قاضي القضاة (وقيل) لا وصفه نحو الشافعي من ثمة الحديث روي
عنه بالثقة فالوجه قبوله واحتار به الحنفية (وقيل) تعديه مع لاهام مقبول مطلقاً
(وقيل) لا كان عاماً لأسباب الجرح والعمد فهو محري في حق من يوافقه
في مذهبه ولدي يبي أن يكون مذهبا قوله وإن شبه بهير سقط التعديس
ولكن يمثل الشرط لدي اعتبره في المرسلة وهو ما حديث غير المبهمة فان
افرد بالرواية عنه واحد ويسمى مجهول المير فهو عند قاضي القضاة كحديث
المهم إلا أن يوثقه من يفرده أو غيره وكل ما أهل للتوثيق وإن روي
عنه أحد فصاعد ولم يوثق قال قاضي القضاة فهو مجهول الحال وهو المستور
فالتحقيق عنده أن روايته ورواية من جرح بجرح غير معتمد موقوفة على
استبانة حاله وعدة من حكم المجهول وهو من يعرف بالأحاديث وحديثين
مطلقاً سواء افرد بالرواية عنه واحد أم روى عنه ثلث فصاعداً فإنه إن
يظهر حديثه في القرن الثاني أو لا فإن لم يظهر حذر العمل به في الثالث لأنه
وإن صبر فإن شهد السلف له نصحة لحديث أو سكتوا عن العمل فيه فإن
أو ردوه رد أو قبله البعض ورد به البعض مع عمل الثقات عنه فإن وافق حديثه
قياساً ما قبل ولا رده وحكم المعروف بالرواية وهو من عرف بالكثير من
حديثين مطلقاً أنه إن عرف بالفقه قبل مطلقاً ولا فإن وافق قياساً قبل ولا
رد وأما المستور وهو عند من كان عدلاً في الظاهر ولم تعرف عدائته في
الباطن مطلقاً سواء افرد بالرواية عنه واحد أم روى عنه ثلث فصاعد

فحكم حديثه الاتقطاع الماطن وعدم القبول إلا في الصدر الأول * (ومنها)
 البدعة وهي أن كانت ينكر فامتد في حق صاحبها عند قاضي القضاة رد
 من أنكر أمرًا متورعًا من الشرع معلومًا من الدين بالضرورة أو اعتمد ما علم
 بضرورة أنه ليس من الدين منه وقول من لا يمكن هذه الصفة ولكن كان
 صاحبًا معورعه وتقواه - وإن كانت عمق مختار عند قاضي القضاة رد من
 روى ماله تمتدع عنه وإن كان غير داعية وقول من روى ماله تعلق له بها
 وإن كان داعية * وعندنا أن أدت إلى الكفر لم تقبل رواية صاحبها وفأما
 لاكثر الأصوليين وإن أدت إلى العشق فقبل ثبت رويها صاحبها ذ.
 كان عدلان في غير داعية * وقيل إذا كان مسقه مظلومًا أو مقطوعًا به ولم
 يتدن السكوت * رد آخر لاسلام فعله ولم ينزع إلى بدعته ولختاره هو الأول
 * (فصل) في الحدس المرفوع والموقوف والمقطوع * * علم * من الاسناد
 إما أن ينتهي إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى الصحابي أو إلى التابعي أو
 من دونه مطلقًا فإن انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم مقتضياً لمظهره إما
 تصريحاً أو حكماً بالمقبول به من قوله أو فعله أو تقريره فالمقبول به هو
 * المرفوع * سواء كان المصنف به إلى النبي صلى الله عليه وسلم الصحابي أم التابعي
 أم من بعدهم وإن انتهى إلى الصحابي مقتضياً لمظهره إما تصريحاً أو حكماً أن
 المقبول به من قول الصحابي أو فعله أو تقريره فالمقبول به هو * الموقوف * وإن
 انتهى إلى التابعي كذلك فالمقبول به هو * المقطوع * ولك فيه أن تقول هو
 * موقوف على فلان * * (ثم الصحابي) * على ما هو لأصح عند قاضي القضاة هو
 من أتى النبي صلى الله عليه وسلم مؤمناً به ومات على لاسلام ولو تخللت

ردة يخرج من رآه مؤمناً به بين الموت ولدهن ومات على الاسلام لعدم
 عد ذلك لقياً ومن لقيه - كافر به - ومن لقيه مؤمناً به ثم رندومات على الردة
قال وفولى به يخرج من عبه مؤمناً اكن نفيه من الالبية « اكن هل
 يخرج من لقيه مؤمناً به سمعت وه يدرك البعثة فيه نظر ثم رجح إخراج
 به فائلاً للصحة من الأحكام الظاهرة فلا تحصل إلا بعد حصول مقتضى
 في الظاهر وحصوله فيه يتوقف على البعثة في رد على إخراج قوله به من لقيه
 مؤمناً نفيه من الأنبياء به ن رد من لقيه مؤمناً بأن ذلك غير نى دون
 ما جاء به فهو لا يقال له مؤمن أو من لقيه مؤمناً « جاء به ذلك الغير وهو
 مؤمن به صلى الله عليه وسلم ن كان نقاؤه بده بعد البعثة وأنه سمعت ن
 كان قبلاً - ودخل من كان نعى من « ون الصحة لأن المراد بالقاء ما هو نعم
 من المحاسة والمباشرة ووصول أحدهما إلى الآخر ون كاله ولم يره **قال**
 ويدخل فيه رؤية أحدهما الآخر نفسه أو لغيره قيل عليه ولكن لا بد من
 أن يسمى هذا أقيماً ومنحصراً لردة خلافاً لأنى حبيبة رضى الله عنه بداردة
 عنده محبطة للعمل مطاماً « وأما الثاني فهو على ما هو الأصح عند فاضى
 المضاة من أقي الصحابي وهو غير مؤمن بأنبي صلى الله عليه وسلم ومات على
 الاسلام ولو تخلت ردة خلافاً لمن شرط أيضاً صحة السماع أو التمييز أو
 طول الملاممة فدخل منحل ردة خلافاً لأنى حبيبة رضى الله عنه كما مر
 « وأما المختصرون « وهم الذين ذكركو لجاهية ولا للام « يرو الى صلى
 الله عليه وسلم فالصحيح عنده اهم « ودون في كبار التابعين « وعرف
 ان الواحد منهم كان مسلماً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كالجبالي « لا

(ف) لكن ننت أن النبي عليه السلام ليلة الأسر كشف له عن جميع من في الأرض فرآهم فيبسي أن يعد من كان مؤمناً به بذلك في الصحابة لحصول الرؤية من جانبه صلى الله عليه وسلم

(فصل) أما مثل المرفوع صريحاً في القول أن يقول الصحابي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا أو حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا أو يقول هو أو غيره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نه قال كذا أو نحو ذلك - ومن الفعل أن يقول رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذا أو يقول هو أو غيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل كذا - ومن التقرير أن يقول فعلت محصورة النبي صلى الله عليه وسلم كذا أو يقول هو أو غيره فعل فلان محصورة النبي صلى الله عليه وسلم ولا يدكر إنكاره لذلك - وأما مثل المرفوع حكماً من القول أن يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن الكتب القديمة قولاً لا محال للاحتياط فيه ولا له تصديق ما ياب أمة أو شرح غريب كأخبار بدء الخلق والأنبياء والملاحم والفتن وأحوال يوم القيامة وكأخبار تضمنت الأخبار عما يحصل بعمله ثواب مخصوص أو عذاب مخصوص أو يقول أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا - وهذا حجة عندنا خلافاً لجماعة من الأصوليين منهم الكرخي منا أو فعل كذا طاعة لله أو رسوله أو معصية أو قول التابعي عنه برفع الحديث أو رويته أو سمعته أو يروي به أو رويته أو رواه أو قال قال النبي رسول الله - ومن الفعل أن يقول الصحابي ما لا محال للاحتياط فيه - ومن التقرير أن يخبر الصحابي أنه كانوا يفعلون في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كذا ثم أن

يقول كنا نعمل كذا من غير أن يصيغه لي عهده صلى الله عليه وسلم ويختار السراج لهندي ما نه نأصافه اليه فهو مرفوع وحجة قطعاً ولا فالظاهر ان المراد بكنا نعمل أو كانوا يعملون كذا التقرير فيكون الظاهر نه مرفوع وحجة . وأما قول الصحابي من السنة كذا إذا كرا قولاً أو فعلاً فيه حكم الرفع عند الأكثر وهو مذهب عامة المتقدمين من أصحابنا ومختار صاحب البدائع من متأخريهم . قال ابن عبد البر من السنة كذا وكذا غير الصحابي فكذلك ما لم يضافها لي صاحبها كسنة المعري . وما قول الصحابي لمن سألته أصبت السنة أو سنة أبي القاسم في محاسن النقي من الشافعية التبيه على انه في معنى قوله من السنة كذا .

﴿ فصل ﴾ من أقسام المرفوع المسند وهو كما قال قاضي القضاة مرفوع صحابي باستد ظاهره الاتصال . قال فقولي صحابي يخرج مرفعه التابعي فانه مرسل أو من دونه فانه معضل أو مماق . وقولي ظاهره الاتصال يخرج ما ظاهره الانقطاع ويدخل ما فيه احتمال الاثرين وما استدده منقطع قطعاً خفياً كمنفعة مداس أو معاصر م يثبت لقيه وما يوجد فيه حقيقة الاتصال من باب أولى انتهى وفيه نظر .

﴿ فصل في الاسناد العالي والدرج ﴾ فسام العلو والنزول بحسب عدده الاسناد . حتى قل عدد رجال سنده بالنسبة الى عدد رجال سنده آخر برده كالأول حدث واحد فالأول هو العالي إما علو مطلقاً . وإسبياً . فان انتهى الأول الى النبي صلى الله عليه وسلم وانتهاه الى غيره فهو السو المطلق . وان انتهى الى امام من أئمة الحديث سو . كان من أصحاب الكتب الستة أم من غيرهم

فانتهأه اليه هو العلو الذي « وحمل العراقي العلو بالنسبة الى مام من أئمة
الحدث فيما وادانسة في رواية روة الكلب الستة آخر وجعل هذا وحده
العلو الذي « الأول « تقدم في العلو الذي دون غيره « الموافقة « وهو
لوصول الى شيخ أحد المصنفين بطريق أقل عدد من طريق ذلك المصنف
وقه « البديل « وهو وصول الى شيخ شيخه بطريق كذلك « فل ابن الصلاح
ولو لم يكن عالياً فهو أيضاً موافقة وبديل لكن لا يطلق عليه اسم ما ائمه
الاتفاق اليه « وتعبه المرئي فقال « قلت وفي كلام غيره من المحررين إطلاقه
مع عدم العلو فن علا فلو موافقة عالية وبدلاً عالياً « قال ورايت في كلام
الظاهري والذهبي: فوافقتهم نزول « وفي العلويين « المساواة « وهي أن يكون
بين الراوي وبين النبي صلى الله عليه وسلم من العدد كما بين أحد من
المصنفين وبينه صلى الله عليه وسلم « ويكون بين الراوي وبين من قبل
النبي صلى الله عليه وسلم سوى أحد المصنفين كما بين أحدهم وبينه صلى
الله عليه وسلم فيكون سنده الأول عالياً بالنسبة الى سنده من طريق أحدهم
الى النبي صلى الله عليه وسلم أو الى من قبله سوى أحدهم « وفيهما المصاحفة
وهي كالمساواة إلا أن العبارة فيها تسمية أحد المصنفين لآيه « ويقابل العالي
البارك وكل قسم من العلو قسم من النزول خلافاً لمن زعم أن العلو قد يقع
غير تابع للنزول « وعدم « ان العلو أمر مرغوب فيه لكونه أقرب الى الصحة
فان كان في النزول مريبه كأن يكون رجاله أوثق أو أحفظ أو أفقه أو الاتصال

(١) قوله والأول القديم كذا « الأصل وفي العبارة بعض تحريف أو حذف وقوله في
العلو الذي الخ ابتداء كلام واقع أعلم كتب مصححه

فيه أظهر فهو أولى قطعاً * ولقد عظمت رغبة المتأخرين في العلو حتى غلب ذلك على كثير منهم بحيث أهملوا الاشتغال به * هو أهم منه * والمطلق منه أعلى من المسمي فان صح سنده كان الدية القصوى *

﴿فصل﴾ في روايه لأقرن. ولأكار عن لأصاع * إذا روى أحد القريين عن لآخر قطعاً سو * روى الآخر عنه فلا هي رواية لأقرن مرواية الشيخ عن تلميذه ليست منها إذا القريين هم * راوي وشيخه بشاركان في أمر يتفق برويهما مثل السن أو الأحد عن المشايخ على سبيل مع حلوه دون الجمع * والمرد التشارك في ذلك على المردية * ثم * المدح * وغيره فالأولان يروى كل عن لآخر * والثاني أن * روى أحدهما ولا يروي لآخر عنه فيما يعم * مرويه لأقرن نعم من المدح كما * المدح نعم من أن يروي كل قرين من الصحابة أو التابعين أو سماعهم أو سماع سماعهم عن لآخر منهم وإذا روى الراوي نعم دونه في السن أو في المقدر على سبيل مع حلوه دون الجمع فهي رواية لأكار عن لأصاع * ومنها رواية لأباء عن لأبناء والصحابة عن التابعين والشيخ عن تلميذه ونحو ذلك * رد قاضي القضاة فقال أو في الأخذ عن الشيوخ * قل وفي عكس رواية لأباء عن الأبناء كثرة كرواية عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبيه * وأبي العشاء الدارمي عن أبيه * وكرواية من روى عن أبيه عن حماد عن النبي صلى الله عليه وسلم سواء عاد ضمير جده إليه أو إلى أبيه *

﴿فصل﴾ في السابق واللاحق * ن اشترك اثنان في الرواية عن شيخ وتقدم موت أحدهما على موت لآخر فهو النوع المسمى بالسابق واللاحق

وقد عدا امر في هذا التقدم من أقسام مطلق العلو .

فصل في المهرل . روى لروي حديث عن أحد اثنين متفقين في لاسم فقط من كنية أو غيرها أو فيه وفي اسم الأب أو فيهما وفي اسم الجد أو فيهن وفي النسبة معبر عنه بما فيه الاتفاق من غير أن يميز عن الآخر فهو النوع المسمى بهمه . وحكمه أن يزول إجماله بظهور اختصاص لروي بأحدهما لعدم روايته إلا عنه . فان لم يظهر ذلك فان كانا ثقتين لم يصح أو غير ثقتين صرحا هو الصحيح . أو مجهولين كان الإجماع شديداً وكان لرجوع في روايته إلى القرنين والفضل العالب .

فصل فيمن جحد النسخ مرويه . كان جحد جرمًا كان يقول كذب علي أو مارويب هذا أو كذبت علي أو مارويت لك هذا رُد في اختيار قاضي القضاة . وقيل في حيار محلي كالسكي . وهو مقتضى ظاهر التقييد في صوب . وإن كان جحد . حتم لا كان يقول ما أذكر هذا أو لا أعرفه ولا أعرف في رويب هذا قل في لأصح . أنه قول أكثر العلماء كمالك والشافعي وحماد في صحيح رويين عنه ومحمد صاحب الإمام الأعظم والكرخي من في روايه عنه . وفي هذا النوع الثاني صنف الدرقطي كتاب من حدث ونسي .

فصل في المسلسل . قال قاضي القضاة أن اعق لرواقي اسناد من الأسايد في صنع لأد . كسمت ولاناً قال سمعت فلاناً أو حدثنا فلان قال حدثنا فلان أو غيرها من حالاتهم القولية كسمعت فلاناً يقول أشهد بالله لقد حدثني فلان لي آخره . أو الفعلية كدخلنا على فلان فاطمعا ثمراً إلى

آخره . وكليةما كحديثي فلان وهو آخذ لحديثه قال آتت بانقدرا الى آخره
(زد) امر في فقال أو من صفاتهم كأنسلس برويه القضاة و الخطوط ومن
غير ذلك فهو المسلس (قال) وهو من صفات الاساد . وقد يقع التسلسل
في معظم الاساد كحديث المسلس بالأولية .

﴿ فصل ﴾ في وجوه التحصيل . فمنها السماع من بعض الشيخ . ومنها القراءة
عليه وهي أرفع منه عند أبي حنيفة رضى الله عنه خلافاً للجمهور إذ عكسوا
وبالك إذ سوى بينهما في أشهر الروايات عنه وهو مختار من السماعين
ومنها السماع عليه بقرينة غيره . ومنها لائحة خاصة لمعية خلافاً لأبي
طاهر لدبوس متايد قال بالخطأ . واختارها وفقاً لابن الساعاتي أن خبر
أن كان عالماً بما في الكتاب و خبر له فيما صابط جارت لروية بها ووقع بها
الاحتماح وإلا نطقت عند أبي حنيفة ومحمد وصحت عند أبي يوسف . قال
والأحوط مقالاه . لم قد قال غيره ما هي أمور لا يجمع به ولكن يترك
به . ومنها المداوة بشرط اقتراحها بالأذن للرواية لتصح لرواية من
يخوِّفها . وهي بهذا الشرط رفع أنواع الإحارة (وسورتها) أن يدفع الشيخ
أصبه أو مقام مقدمه من فرع مقال به تسكاً ومعبراً ويحصر الصواب أصل
نفسه أو المزعزع المقال به فيتأمله الشيخ ثم يناوله إذا كان منها قائلًا ههنا
روايتي عن فلان فاروه عني . ومنها المسكاة . وهي أن يكتب الشيخ شيئاً
من حديثه . نفسه أو لغيره بأذنه الى نائب عنه أو حاضر عنده . ولا يشترط
الأذن بـرواية فيها على الصحيح . ومنها الوجادة . وهي أن يجمع بخط يعرف
كاتبه لم يأخذه عنه بسماع ولا قرينة ولا غيرها فيمول وجدت بخط فلان

ثم يوق الاساد والمثله ومنها توصية بالكتاب . وهي أن يوصى عند موته
أو سفره شخص معين أمسه وأصوله ولا إعلام . وهو أن يوصى أحد الطلبة
بأن يروي الكتاب المصلى عن فلان بشرط لا يذن بأرواية فيها على
لأصح ولا فلاحه . بهما كما لا عبرة بالأجارة العامة في المجاز له نحو أجزت
لجمع المسلمين أو لم تدرك حيي أو لأهل لا يوصى المصلى أو البلدة القلانية
بأرواية في المنارة به نحو أجزت لك جميع . المجوز لي وعي روايته ولا بالأجارة
للمجهول من مذهب . ولا بالأجارة بالمعدوم كأجزت من سيولد فلان
أو لم يولد . سيولد لك . ولا بالأجارة المعقولة بتبسيطه أن يبرر بوجود أو غيره
كأجزت لك ن ش . فلان أو لم يولد . فلان على لأصح .

فصل في صيغ الأدب . لها على ما خذره فاصى القصة ثانياً مراب
الأولى سمع وحدثني . ثم أخرى وقرئت عليه . ثم قرئ عليه . وسمعت
ثم ثانياً ثم ثلثي . ثم شاذي . ثم كذب لي . ثم عن وحوها مما يحتمل السماع
وعنده ولا حارة وعنده كمال وذكر وروي . (فالأولى) من سمع وحده
من أحد الشيخ فان أي نصيصة جمع كحدثنا فلان أو سمعنا ولا يقول فلان
سمع مع غيره كثير . ولمن سمع وحده فلا . وسمعت من سمع أصرح في
السماع من حدثني وأرفع منه مقدراً في الاملاء . (والثانية) لمن قرأ وحده
على الشيخ وليس معه غيره فان أي نصيصة جمع كأخبرنا وقرأنا عليه فلان
سمع بقرأة غيره أو قرأ معه غيره . وقرأت من قرأ أصرح في القرأة من
أخبرني . وعنده قوم فاطلقوا . أخبرني مجرد لو جادة من غيره . ذن صاحب الخط
لصاحبها بأرواية عنه . وللمخارفين من قرأ على الشيخ من غير إنكار ولا ما يوجب

والاشتباه في لاسه وسم الاب مثلاً لا في حرف و أكثر من أحدهما
أو منهما سو ، كان الاختلاف بتغير مع ثبوت عدد الحروف في الجهتين
كمحمد بن سنان ومحمد بن سيار وكأحمد بن الحسن وأحمد بن الحسين أو
مع نقصانه في أحدهما كعبد الله بن نسي وعبد الله بن يحيى وكعبد الله بن
ريد وعبد الله بن بريده (ومنها) أن يحصل لاسق في لخط والطاق لكن
يحصل لاختلاف ولا اشتباه بالتدريج والآخر إمّا في جملة الاسمين كالأسود
بن بريد وبزيد بن الأسود وسمه عبد الله بن بريد وبزيد بن عبد الله أو
في بعض حروف لاسه لو حد من جملة الاسمين كأيوب بن سيار وأيوب
بن سار وسمه نظر إذ لا تعلق خص ولا نطق من بريد وبزيد كما كان بين
عبد الله وعبد الله وكيف يحصل عبد الله بن بريد وبزيد بن عبد الله من أول
هذين التسميتين لذي فيه تعلق لاسود ولاسود وبزيد وبزيد خطأ وإطعماً
كما تعلق في تسميتهما السبد والآن حصاً ونطقاً ونطقاً لو فصر على حصول
لاشبهه ، لكن هو الوجه بلا اشتباه

﴿فصل ١٠﴾ ومن المهم عند عديتين معرفة صفات رواية والطبقة في
صطلاحهم عدده عن جماعة اشتركوا في السن ولقاء المشيخ ومعرفة مواليدهم
بمواقبهم وبلد سيم وأوطانهم

﴿فصل ١١﴾ ومن المهم معرفة أصول رواية تعدّلاً وبحريّة وحوالة
ومعرفة مراتب أئمة التعديل والتجريح بحسب مراتب أساليبهم فأشوأ
أعاط التجريح ما دل على المداغة فيه تسعة أفعال التفضيل وهو لا صرح
كما كذب الناس أو بدونها كما به المنتهى في الوضع أو هو ركن الكذب

وأسهلها فلان ابن وبي لحفظ أو فيه دوى مفال. وبينهما مراتب. وأرفع
أنواع التعديل ما دل على المسخة فيه بصيغة فعل التفضيل بص وهو لا يصرح
كأوثق أنس وأثبت الس و يدونها كإليه المستهى في التثبت. وذاها
ما شعر بالقرب من أسهل التحريح كشيخ وروي حديثه ويعتبر به. وبينهما
مراتب. ثم إن خلا عن تعديل قبل الجرح ولو محملا بأن لم يسببه. ولكن
من عارف بأسبابه على المختار. وإن خلا عن تحريح فملت التزكية من عارف
بأسبابه ولو من واحد وإن لم يقبل في حق الشاهد إلا من عدد على الأصح
وإن اجتمع فيه كلاهما قدم الجرح وسكن. وصدر مفسراً غير محمل بأن
يسبب سببه وكان خارج عارفاً بأسبابه هذا على قاضى القضاة. واختار
عنده وفاة لأكثر الأسماء بالواحد في تركة لروى كما وكذا في
جرحه وأمكن مع القول بأشتر عدد العدد في تعديل الشاهد وجرحه ووجه
لعجز الإسلام من عدم القبول لجرح من أثبت الحديث إلا مفسراً لأسبب صاح
للجرح متفق عليه من غير متعصب. ويحدد المتكلم في باب الجرح والتعديل
من اتساع فيهما والآفة تدخل في هذا الباب من حصة وحوه. أخذها
لهوى والغرض المفسد وهو شرها. والثى تحمله في العقائد. والثالث
الاختلاف بين المتصوفة وأهل الظاهر. والرابع الحمل بمراتب عدم
الأوثق في الحقة والبطالان وبحاب الكفر وعدمه. وخامس لا أخذ
بالتوهم مع عدم الورع.

﴿فصل﴾ ومن المهم معرفة كنى دوى لأسماء المشتهرين بها. وأسماء
دوى الكنى المشتهرين بها. ومعرفة من اسمه كنيته وهم قليل ومعرفة من

اختلف في كنيته وهم كثير - ومعرفة من كثرت كناه بان كان له أكثر من كنية واحدة أو لقونه - ومعرفة من وافقت كنيته اسم أبيه كأبي اسحق ابراهيم بن اسحق المديني أو بالعكس كاسحق بن أبي اسحق السبيعي . أو وافقت كنيته كنية زوجته كأبي أيوب لأليصاري وأبو أيوب . أو وافق اسم شيخه سم أبيه كالربيع بن أنس عن أنس - ومعرفة من نسب إلى غير أبيه من رجال ومن النساء كأمه وجدته أو إلى غير ما يسبق إلى الفهم *

﴿فصل﴾ ومن المهم معرفة من تلق اسم واسم أبيه وحده فصاعد ومن اتفق سمه واسم شيخه وشيخه فصاعداً وهو من فروع السلسل لا لأول وقد يتفق الاسم وسم الأب ثم الاسم واسم الأب فصاعداً تارة أو حرى له وشيخه - ومعرفة من تلق سم شيخه والى عنه وهو نوع طيف م يتعرض له ابن الصلاح * وفائدة رفع اللبس من يظن أن فيه انقلاباً *

﴿فصل﴾ ومن المهم معرفة الأسماء المفردة مطلقاً والكنى والألقاب وغيرها . وقد جمعا جماعة من الأئمة * منهم من جمع بغير قيد * ومنهم من أفرد الأسماء * ومنهم من أفرد العروحين * ومنهم من قيد برجال كتاب مخصوص فم يحسبهم في كتابه سواء ذكر معهم غيرهم أم لا . كرجال البخاري ورجال مسلم ورجالهما معاً ورجال أبي داود ورجال الترمذي ورجال نسائي ورجال الكتب الستة - ومعرفة الأسماء المفردة مطلقاً - ومعرفة الكنى المفردة والألقاب المفردة من حيث هما * قال قاضي القضاة والألقاب تارة تكون بلفظ الاسم وتارة تكون بلفظ الكنية فيكون اللقب عنده . . . على رتبة أو صفوة صدر بأبوابهم - والكنية ما صدر بأحد من

غير دلالة على رفعة أو صفة - والاسم غيرهما

﴿فصل﴾ ومن المهم معرفة الأنساب. والنسب يقع إلى القبائل وإلى الأوطان أهم من أن يكون بلاداً أو ضياعاً أو سككاً وسواء كان المنسوب إليها منها. حاله أو منها مجاورة - وإلى الصنائع وإلى الحرف * ثم لأنساب قد يقع فيها الاتفاق والاشتباه وقد تقع تقيماً * ومن المهم معرفة أسباب الألقاب وأسباب الأنساب *

﴿فصل﴾ ومن المهم معرفة المولى ومولى المولى إما بالرق الطاري عليه العتق أو بالحلف أو بالاسلام. كذا قال في القصة ويرمه وقوع مثال أولى المولى بالحلف أو بالاسلام في الرجال لكنني لم أراه *

﴿فصل﴾ ومن المهم معرفة الأخوة والأخوات من ثلاثة أو ثلاث فأكثر. وقد صنف في هذا النوع القدماء *

﴿فصل﴾ ومن المهم معرفة أدب الشيخ والطالب. ويشتركان في تصحيح النية وتحسين الخلق والظاهر من أعراس الدنيا (وينفرد الشيخ) بأن يسمع ذ احتيج إليه وأهل الإسماع. وأن لا يحدث بيد فيه أولى منه بالتحديث بل يرشد إليه. وأن لا يترك إسماع أحد لنية فاسدة. وأن يتطهر ويتطيب ويجلس بوقار. وأن لا يحدث قائماً ولا عجلاً ولا في الطريق إلا أن اضطر إلى شيء من ذلك. وأن يمسك من التحديث إذا خشي التغير أو النسيان لمرض أو هرم. وأن يكون له إذا أخذ مجلساً للإملاء مستعمل يقط (وينفرد الطالب) بأن يوفر الشيخ ولا يصجره ويرشد غيره بما سمعه ولا يدع الاستمادة لحياه أو تكبر ويكذب ما سمعه تماماً ويمتنع بالتقييد والضبط

ويذاكر محفوظه *

﴿فصل﴾ ومن المهم معرفة سن الحمل والأداء والأصح اعتبار سن التحمل في السماع بالتبشير . وقد جرت عادة محدثين بأحصارهم لأطوال مجالس الحديث ويكتبون لهم منهم حصروا ولا بد في مثل ذلك من إجازة المسمع - والأصح في سن الطالب بنفسه أن يتأهل لذلك * وأما الأداء فلا خصاص له بشئ معين بل لا اعتبار فيه للاحتياج والتأهل كما مر * وهو مختلف باختلاف الأشخاص . ويصح تحمل الكافر إذا أداء بعد إسلامه والفاسق إذا أداء بعد توبته وعدالته *

﴿فصل﴾ ومن المهم معرفة صفة كتابة الحديث . وهي أن يكتبه مفسراً وبشكل المشكل منه وينقطه ويكتب الساقط في الحاشية لئلا يضيع في السطر بقية وإلا ففي اليسرى *

﴿فصل﴾ ومن المهم معرفة صفة عرضه وهو مقالته مع الشيخ أو مع ثقة غيره أو مع نفسه شيئاً فشيئاً رد الكمال الشافعي فقال بأصل شيخه الذي يرويه عنه سماعاً أو إجازة أو بأصل أصل شيخه المقابل به أصل شيخه أو بفرع مقابل بأحدهما المقابلة المعبرة * (قال) وصفة ذلك أن يكتب الطالب كتابته أو ثقة غيره والشيخ كتابته أو ثقة غيره فيقاربه معه في حاله السماع منه والقراءة عليه إن أمكن أو قبلها وهو الأولى فإن وقع فيه بعض سقط عمل بماد كروه في كيفية تخرج الساقط أو وقع فيه ما ينس منه عمل بماد كروه في كيفية الجمع بينهما أو بينهما في نسخة واحدة انتهى بتلخيص وإيضاح *

﴿فصل﴾ ومن المهم معرفة صفة روايته وإيمانه بأن لا يشاغل فيها

تأجل بهما من نسخ أو حديث أو ناس . وأن يكون سماعه من أصبه الذي سمع فيه أو فرع قول عليه فان تعدد فيجزئه بالأحاديث حالف ن حالف . وقد علمت حكم الاجرة عند أبي حنيفة ومحمد وأن الأخطاء ما قلا . وأن حكم رويته من كتابه الذي هو أصله ويحطه عنده فهو ان كان مدكراً حجة أعاناً وإلا فلا عمل به عند أبي حنيفة مطلقاً . وقال أبو يوسف يعمل به اذا كان الخط معروفاً لا يخوف تعبد عادة وكان في يد أمين ولو غير أمينه . وقال محمد يعمل به مطلقاً ولكن اذا نقص نه خطه .

﴿ فصل ﴾ ومن المهم معرفة صفة الرحلة فيه حيث ينبغي بحديث أهل بلده فيستوعبه ثم يرحل فيحصل ما ليس عنده ويكون اعتناؤه بتكثير المسوع أولى منه بتكثير الشيوخ .

﴿ فصل ﴾ ومن المهم معرفة صفة تصامعه وهذا من تأهل له . وهو يكون على المسانيد بن يجمع مسند كل صحابي على حدة . وعلى لأبواب الفقهية أو غيرها . وعلى العلل بان يدكر كل حديث وطرقه واختلاف نقله معللاً . وعلى الأطراف بان يدكر طرف الحديث الدل على بقیته ما لم يكن الحديث قصيراً فيذكر كله ثم يجمع أسانيد حديثه كور صوره أو كله .

﴿ فصل ﴾ ومن المهم معرفة سبب الحديث . وقد صنف فيه بعض شيوخ الماضی نبي يعلى بن القراء الحنبلي . وغالب هذه الأنواع التي ذكرها أنها من المهم عند المحدثين قد وقع التخصيص فيه . والله الموفق والمهدي لا إله إلا هو عليه توكلت واليه أنيب . وحسبنا الله ونعم الوكيل . نعم المولى ونعم النصير . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

رسالة

بلغية الغريب في مصطلح آثار الحبيب
صلى الله عليه وسلم للإمامة السيد
محمد مرتضى بن محمد الحسيني
الريدي شارح القاموس
رحمه الله تعالى

(فان انزلت) في معجمه في ترجمة محمد بن العباس بن عيسى لدرواني
الشافعي - الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر في محلات رعية حين توجهم لرباره
أولاً في سنة ١١٦٣ لما كثر في الدور واستندت به المؤيد وكان
من يبرئ ويعتقد في محقق - ولا حله أم - رة في صور حدث انه

﴿ الطبعة الاولى ﴾

١٣١٦

طبع في مطبعه الشايح محمد مكي - ومحمد أمين الخانجي الكنتي وشركاه

(دافع مطبعة المساهمة بحور مطبعة مد)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على نعم تساميل اتصالها في كل حين . وتواتر ترادف اصطفاها
على كل آحاد بلا حصر وتمييز . والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا
خاتم النبيين . وسيد المرسلين . وقائد المرشحين . وعلى آله الأكرمين
وصحباته المطهين . وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين ﴿ أما بعد ﴾
فهذه نبذة منيعة . ومنحة شريفة . ضمنتها بيان ما اصططح عليه أهل الحديث
في القديم والحديث . جعلتها تذكرة لنفسي ولمن شاء الله من الأخوان بعدى
رجاء أن انتظم في سلاك خدمتهم . ون تسمي بركة دعوتهم . جمعتها من مجموع
كتب الفن . وأوردت فيها كل مستحسن وسميتها ﴿ لغة العرب ﴾ . في مصطلح
آثر الحبيب ﴿ صلى الله عليه وسلم ﴾ . ونرف وعظم . وقد سهلت فيها
الطريق على كل طالب . ويسرت في تنسيقها حتى انتهى إليها مناط كل
راغب . مع اعتراضي باقي قصير الباع . فصي لا اطلاع . وإنى لست من
فرسان هذا الميدان . ون ليس لي في حل عقدته يدان . وعلى الله توكلى و به
أستعين . في أمور الدنيا والدين . وهذا أو أن الشروع في المقصود . بعون
الملك المعبود . ﴿ فاعلم ﴾ أن الخبر أن وصلت طرفه إلى رتبة تعداد تحصيل
العادة ونوع الكذب منهم بواطؤاً أو تعاقباً بقصد مع الاتصاف بذلك في

رتبة عليا. ودون ذلك كرواية حماد ابن سلمة عن ثابت عن أنس. ودون ذلك كسبيل عن أبيه عن أبي هريرة فان قل الضبط مع وجود البقية «حسن لذاته» محتج به كالصحيح كرواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فان قامت قرينة ترحح جانب قبول ما يتوقف فيه فهو «حسن لا لذاته» ولا أول ان اعتضد صار «صحيحاً لغيره» ويسمى الحسن اثنى «خارج» ويعمل به في فضائل الأعمال كالضعيف بل أولى «وما في الأحكام فان كثرت طرقه قيل وعرضه اتصال عمل» وموافقة شاهد صحيح أو صاهر القرآن عمل به فيها أيضاً «والأفلا» واحتجاج حسن مع الصحيح إما للتعدد في الناقل أو باعتبار مسادين «وتقبل زيادة راويهما العدل الصابط على غيره لما يقع تناف بينها وبين روية من لم يزد. «والا فان لم من قبول احدهما رد الأخرى احتج الى الترجيح فان خولف بأرجح منه «ولى بما لم يرد الضبط أو كثرة العدد أو نحوه فان كان مقبولا «فشاذ» والراجح محمود «والا «فتنكر» والراجح معروف وان سلم من المعارضة «فحكم» «والا فان أمكن الجمع بينهما فيسمى «مختلف الحديث» كحديث لا عدوى ولا طيرة مع حديث فر من المجدوم فرارك من الأسد. «والا فان عرف لآخر منهما إما بالنص أو بتصريح الصحابي به أو بالتاريخ فالأخير «ناسخ» والمتقدم «منسوخ» وان لم يعرف فاما ان يرجح أحدهما يرجح ان أمكن أو يوقف

(١) قوله ويسمى الحسن بئني خارج الى قوله واحتجاج حسن الخ كذا وقع «لاصل الذي تأييدها مؤخراً عن قوله والأول ان اعتضد ما صحيحاً لغيره والمداست العكس كما لا يخفى على المتأمل كتبه مصححه اسبيل الطبيب الإسماعيلي

كل طبقة مصاحبا فادة العلم اليبقى الضروري بصحة النسبة الى قائل «فتواتر»
والصحيح فيه عدم التعيين. ومن عين فنشؤه الاستدلال بما جاء فيه ذكر
ذلك العدد ولا «أحاد» وبوجب العمل به فان كان بوحده فقط فان وقع
التفرد في أي موضع كان «غريب» ويقسم الى صحيح وغيره وكذلك غريب
سـ فقط وغريب من وساد معا وبوحده لان شتهر ذلك لو حدث
روى عنه كثيرون كحديث ثـ لا عمل بسببـ وذلك التفرد ن وقع في
أصل السند ومدره «مرد مطلق» كحديث الذي عن بيع الولاء وهبته.
وقد يفرد به روى عن ذلك المفرد. وقد بشر في جميع رواته أو أكثرهم
أو بالسهة الى شخص معين. ون كان مشهورا بطريق آخر «فقر» نسي
ومعين «أو ثابت فقط عن ثـين فقط ولا ثـين «فمريز» سمي به لقبه
وجوده أو فوته أو أكثر منه «مشهور» سمي به لوصوحه أو اشتهاؤه على
لألسنة سو. وحده سند و حد أو م يوجد أصلا وهو «المستفيض» على
رأي وقيل غيرك «و لا حاد» أقسامه الثلاثة مقبول بحسب العمل به. ومردود
لم يرجح صدق الخبر به «ولا أول» على أربعة أقسام فان قلده عدل بان لم يكن
فاسقا ولا مجبولا ثم القصد بان يكون «معللا» أو خف منه متصل السند غير
مطل ولا بشاذة فصحيح لـته «و وجد انفسور مع كثرة الطرق» فصحيح
لألفاته «وتفاوت في القوة بعسار صراط رجاله ونجوى مرجعه. ومن ثم قدم
ما أخرجه البخاري ثم مسلم ثم ما تقفاه عنه ثم ما فرد به أحدهما ثم ما على
شرطهما أو أحدهما ثم ما على شرط أحدهما «ومسب كروية الشافعي عن مالك
عن نافع عن بن عمر. وكروية النجاشي عن عتبة عن ابن مسعود. وتسمى

عن العمل حتى يظهر ترجيح وذلك لعدم السبب في وقفه غيره فهو المتابع *
 من حصل الراوى متبعة زمة ، أو شخه فصاعداً فماصرة ، ويستفاد بها
 الدقوية - أو من يشبهه بما في السقط والمعنى أو في المعنى فقط من رواية آخر
 فشاهد ، وخص قوله المتابعة بما حصل من السقط والشاهد بما حصل بالمعنى ، وتتبع
 الطرق من الحديث تلك الحدة ، اعتبار ، والثاني ، أعني المردود بما أن
 كونه رده لحذف بعض راجع لا ساد من كان من مبادي السند من تصرف
 مصنف سواء كان الساقط وحده ، أو أكثر ، فعلق ، وكذا إذا سقط كل
 رحله في كنه في صحيح البخاري أن أتى نقل أو روى دل على أنه ثبت عنده
 أو يدكر ويقال ، فله مكان ، وأما في غير صحيحه فردود لا يقبل - أو من
 آخر السند من بعد الذي أو غير ذلك لا شرط الأولية والآخرة ، فرسل *
 لا يتبعه ، مير مرسل ابن المسيب عند الشافعي للجهل بحال الساقط إذ يحتمل
 أن يكون صحابياً أو تابعياً ، وعلى الثاني ضعفاً أو ثقة - وعلى الثاني حمله من
 صحابي أو تابعي وهو حر ، وهذا أولى مما قبل من المرسل ما سقط فيه
 الصحابي ، والصحابة كلهم عدول ، وعلى من المرسل ما يروى عن عاصره
 ولم يعرف انه تابعي - أو من أماء ، لا ساد فوق اثنين فصاعداً متواليين ، فمفضل *
 وإن لم يكن ذلك على سبيل التوالى بل من موضعين أو أكثر ، فنقطع *
 وذلك السقط ، وصح مدرك لعدم التلاقي - وإن خفي بحث لا يدركه إلا
 لحذف ، فداؤس ، واداعن مدائس ، وحكمه أن كان ثقة لم يقبل إلا ما صرح
 فيه بالتحديث دون عن وقال ، والفرق بينه وبين المرسل الخفي بالمعرفة وعدمها
 أو يكون رده لطمس في الراوى ، فإن كان الكذب في الحديث فمردود ، موضوع *

وتحرم رويته لا ببيان حاله (ميل) لا في موضع مخصوصة . ويعرف ذلك
بالأمر والقرآن بن يكون مصداً لبعض والسهو والجمع وصرح العقلي
أو يؤخذ من حال الراوي كما وقع لعبد بن رهم . ولا احتراع من عنده و
من غيره إما بعض السب أو قراء الحسنة . أو بعض لاسرقات ما لادم
الدين أو غلبة الجهل أو فرط العصبية أو يكون ذلك لهمة الراوي بالكذب
بمخالفته للقواعد المعلومة أو عرف به في كلامه . أو أنه يظهر في شفه له وهو
دون الأول . أو غش غلط أو غفلة عن الاتقان . أو فسق راوي أو بالقول
فتمكره أو وهم فإن اطلع عليه بعد مزيد فحص من هو أهل نقد هذه الصفة
على قاذح إما إلهاماً محضاً أو غير ذلك . فمال . إما صحيح المتن والاستناد أو
أحدهما . والقدح في أحدهما . مدح في الثاني . أو محضة تمييز . أو السب
بين يروي بمقتضى محققين . سادس . الواحد . ويروي أحدهما أو يزيد . به من
لآخر ما ليس في الأول ومحو ذلك من الصور . فدرج الحديث . ودمج
موقوف من كلام الصحابي مرفوع من كلام النبي صلى الله عليه وسلم أول
الحديث أو آخره أو وسطه . مدرج المتن . ويعرف . بريح الراوي وغير ذلك
أو بتقديم وتأخير إما في الاستناد أو في المتن . فثوب . كربة بن كعب وكعب
ابن مرة . وحديث في هريرة روى الله عنه في سبعة ندين بظلم الله في صل .
عرشه ورجل تصدق لصدقة فأحماها حتى لا تمر بيبه ما تفق شماله . أو
بزيادة روى في أثناء الاستناد فريد . أو ببدل . أو بقط . أو بخرم مع عدم
(١) كما بالاصل الذي بدنا والدواب أن يروي متبين محققين . سادس . وعلما

المرجح لاحدى الرويتين على الاخرى - مضطرب * وقد كان أحدهما
مرحلاً بمخط وحوه فامدة على ح. وقد يقع ذلك عند متحاً وهو
جائزاً - الحاجة اليه وبتعير نقط بما في لاسند ومنه - فصحفه كمنه
من المدرسون ولعل باليه واس. وحديث من صام رمضان وأتاه سناً
من شون فقل شأ من شون وتعين شكل - فحرف - كسيم باسم تسليم
بالفتح وعكسه - ولأولى بان حدث بسطه أو تمامه. ولا يجوز إيدله
بمردف له أو بعضه بالألف بتدولات لألفه من لا بدل بنال
يطابق لا في تميز لفظه كالأدكار أو من حومع الكلمة فان كان في معنى
الحدث - بان يكون اللفظ مستعملاً بقلة لكن في مدلوله دفقة احتيج
الى مطالعة كتب العرب كالمبينة والمائق. وكثرة مع الدقة في مدلوله
حيث لي. ثم في الاشكال كالكاتب الطحاوي وغيره. وذلك لرد ما
ان يكون عهده روى ما يدكر منه حتى من سم أو كنية أو لقب أو
صفة أو حرفه دون ما شتهر به لمرص وقه روى من لم يرو عنه إلا
وحد. وقد صحت فيه. وسم سمه حذر من زوى وبهرف بوروده
مسمى من طريق آخر وأما تعدد أسمهم ولا يقين. لم يسم فان سعى
الراوى وانفرد عنه بالرواية واحد - روى عنه غيره - مجهول العين - لا يقبل
يضاً إلا د كان بوثقه غير من يتفرد عنه وكذا من يتفرد عنه اذا كان أهلاً
لذلك. وروى عنه أكثره يوثق ويخرج من سكت عنه - مجهول
الحال - وهو المسود وقد قبله جماعة ورده الجمهور. وقبل بالتوقف وهو
التحقيق. وون كان ذلك لرد لبدعة فامبتدع ن كفر هو ضح أنه لا يقبل ولا

قبل ولا لبطال كثير من الأحكام لا سباب الشخين وإرفضة مطلقاً ما لم يكن داعية إلى بدعته وموافقة مذهبيه وعنه ده وإلا رد للهمة وهو المختار .
 أو لسوء حفظ في الراوى . وإرادته عدم الترجيح في جانب صابته على خطئه فإن كان ذلك لاراء له « شاذ » على رأيي وإلا فإن صر عليه الكبر أو مرض أو ذهاب بصر أو احتراق كتب « محضط » وحكمه قبول ما قبله ورد ما حدث بعده فإن لم يتميز وقف « ولا سداد » انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى صحابى وهو من تقيه صلى الله عليه وسلم يؤمننا ومات عليه وإن تخللت ودة أن لم يكن أحده من غيره صلى الله عليه وسلم تما لا مجال للاجتهاد فيه ولا له تعلق ببيان «هـ» وشرح «عرب» و«فروع» وإلا «ثوقوف» و«لى نبى فن بعده» «مقطوع» «مقطع» «يقول له أيس» الأثر والمسنده» فإن قل عدد رجال لاسناد إلى النبي صلى الله عليه وسلم انتهاء فعاد مطابق «أولى إمام من الأئمة» «علو نسبي» وإن وصل ذلك لاسناد إلى شيخ مصنف من غير طريقه «ثواقفة» «وشيع» «شخه فصاعدا» «قيدل» «فإن استوى بعد الشيخ المجتمع فيه» «ولا فوسطة بينهم» وهو الأقوى و«سوى عدد اسناده عدد استاد أحد المصنفين» «ثساوة» وهو «مدوم» و«سوى تلميذ حد المصنفين» «ثصاخة» «بجور» وهما من قسم «علو المطلق لا النسبي» كما قيل . ويقاس «علو التروى» . «وشارك» «اروى» ومن روى عنه في أمر مثل الس والى «فروية» «لأمر» «أوروى كل من القريين عن الآخر» «ثديج» وهو «خص مما قبله كرواية» «فى هريره» «عائشة رضى الله عنهما» وبالمكس . «أوروى عن هو دونه فى مرتبة» «لاخذين عنه» «فروية» «كابر

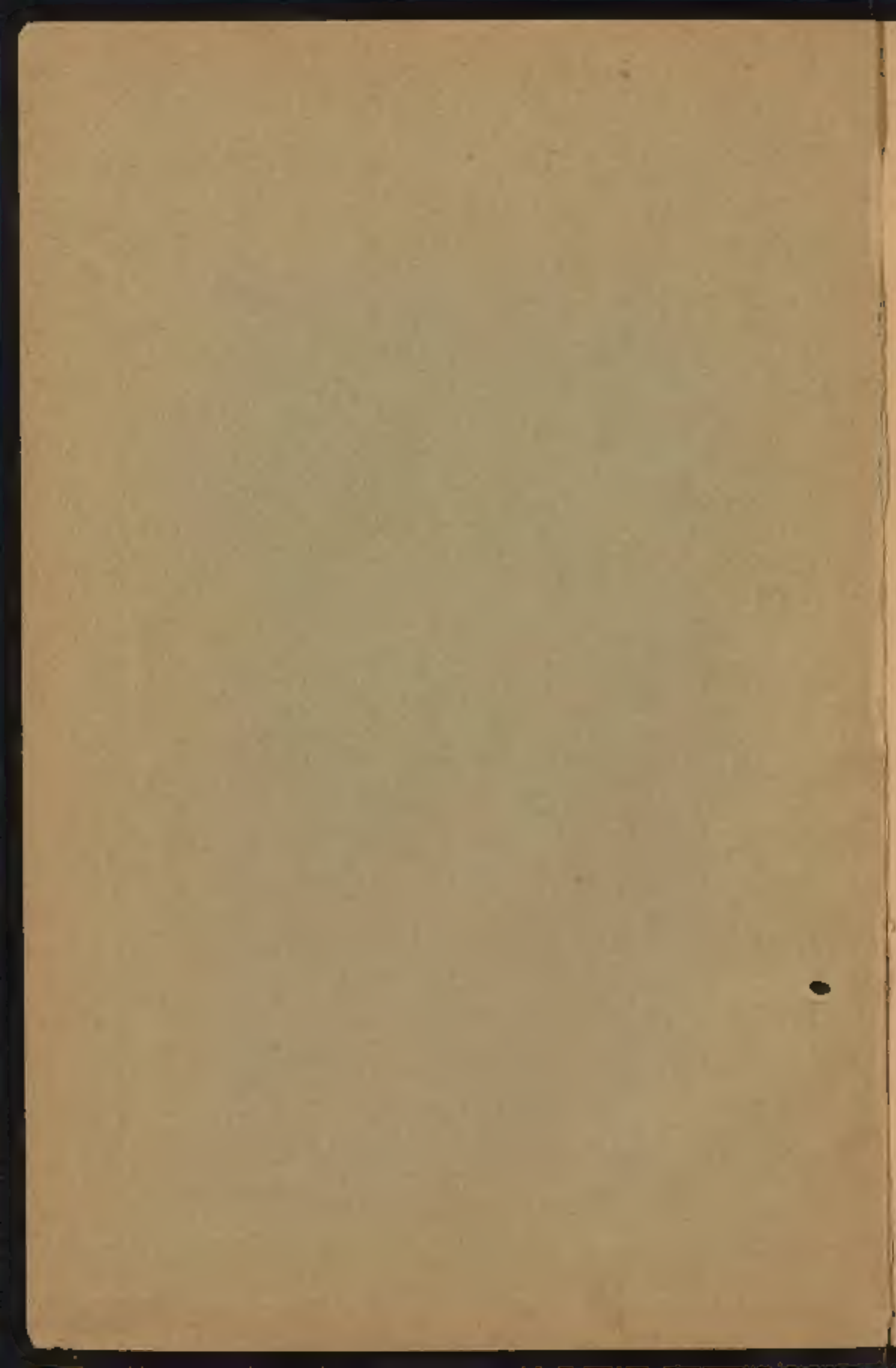
عن صاغره كرواية زهرى عن مالك . ومنه رواية الآباء عن الأبناء
والصحابه عن الإسماع كرواية العباس عن به الفضل ورواية المضادة الأربعة
عن كعب لأخبار . وعكس ذلك كثير كرواية عمرو بن شعيب عن أبيه
عن جده . ونقدم موت فرسين اشتركا في لاخذ عن شيخ * سابق
ولاحق * كما عني عن السوخي والتحديث عنه ومات سنة ثمان وأربعين
وسبعمائة . وآخر من مات من أصحاب السوخي الشهاب الشاوي مات سنة
ربيع وثمانين وثمانمائة . وثمق لرواه في صبح الادب وغيرها من الحالات
القولية والقولية * فليس . بما في لاسناد كله كالمسلسل بالمعنى أو بأخذ
المخفية ولا يعلم بالقدرة وغير ذلك وفي معظمه يتابع الرواية كالمسلسل
بالأولية لاثباتها إلى سفوف على لصحيح والمسلسل بالآخرة ويزمن
الرواية كالمعتمد وحمس . ونحاجها كالمعتمد العيس . أو كونه وحده . حين
البحر عن شيخه العمد . أو صفة لروى الخاتمة ككونه معمر أو
مصر . أو عجم . أو شامي . أو سمي محمد أو ممن ذكر بكنيته أو عيت بسبته *
ومن المسلسل بالصفة القولية فمرة الصف . وبن أخبار فقل . وبالصفة
العملية كالكتابة بمرور والمصاحفة والمشاكاة ومن المسلسل بصيغة الرواية
كسمعت ومرت وتحدث . أو اما فقط بما مع اسم الأب كالحليل بن
أحمد سنة أو مع أحد كأحمد بن جعفر بن حمدان أرملة . أو مع الكنية
كأبي بكر بن عيش لأنه . أو مع النسبة كالحسين إلى المذهب وإلى القبيبة *
ثمثق ومفروق * وثمقا خطأ لا خطأ * وتؤلف ومختلف . كلام بالتشديد
وسلام بالتخفيف . أو انفت لا باء خطأ مع اتفاق الأسماء كوسى بن علي

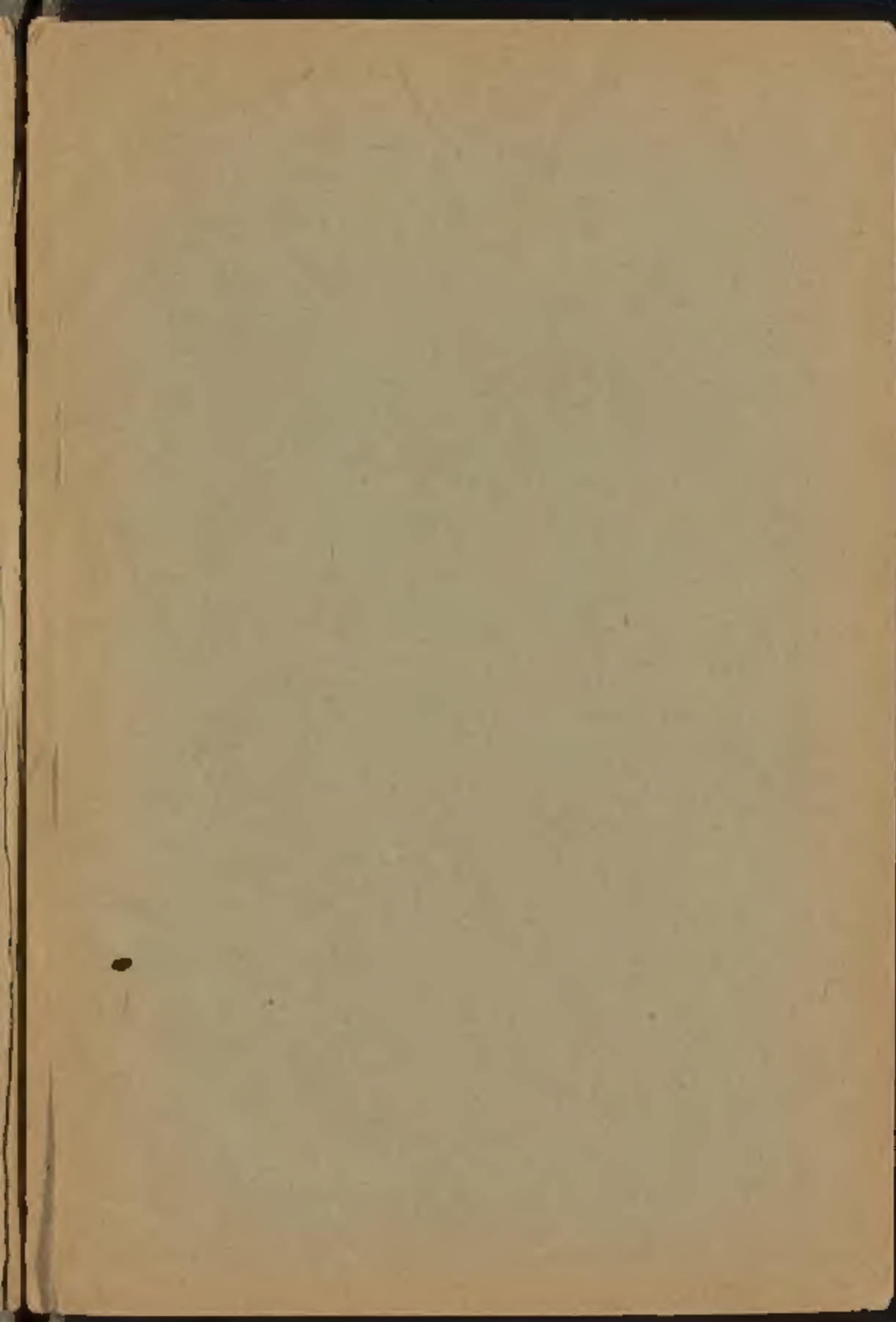
ففتح العين وموسى بن علي تصعبا أو عكسه كشيخ وسريع بن العمان *
 متشابه * وتبين مخصص من لروى ولا يرجع إلى القرأين والظن
 العال * ونجد الشيخ مروي روي عنه حرما رد ذلك خبر أو حتى لا قبل
 حملا على نسائه * وصح لآذ، التي بروى بها الحديث * سمعت وحدثني
 لما تحمل من لحد الشيخ ولأول، أصرح والثاني د جمع شع غيره أو للمعظم
 وقد يطلق على الإجارة تديسا وأخبرني وفرت لهاري على الشيخ نفسه
 ولأول أن جمع فكفري عليه وأنا سمع وعن وأجره على قول الإجارة
 مطلقا - وفري عليه وأنا سمع شرفا تشابهة وأنا د كنب بها اليه من
 بلد ويجوز استعمال الإخبار فيها مقيد بقوله جارة أو مشاهة أو كنبه أو
 بدنا ونحو ذلك ومطلقا عند قوم ، وزعم نوع لاجارة الله ردة للمدولة ما
 فيها من التعمين ، وشرف لحد وللوحادة ووصة ولاعلام فلا تصح رواية
 في هذه الصور إلا إذا اقترنت بها * وتما يتعين * معرفة صحت الرواة
 وبلداهم للأمن من الاشتباه وأحوالهم تعديدا ومحرجا وجهه ومرتبها
 ليعرف من رد حديثه من يتر * ورفع مر ب التعديل * لوصف عيبه
 المبالغة كأوثق الناس ، أثبت الناس ، اليه لمنه في التثنت ، والمسكر
 كثرة ثبت ، أو ثمة حافظ ، أو ثقة حجة ، أو ثقة متفق ونحو ذلك - وسبها
 ليس به بأس ، لا بأس به ، صدوق ، مأمون ، حذر - وسبها محله الصدوق
 روى عنه شيخ بروى حديثه ، يعتبر به ، وسط ، صالح الحديث ، مة رب
 الحديث ، جيد الحديث ، حسن الحديث - ولها صوبح ، صدوق ن شاء لله
 تعالى ، أرحوا له لا بأس به * وأنسوا مر ب التجريح * ركن الكذب .

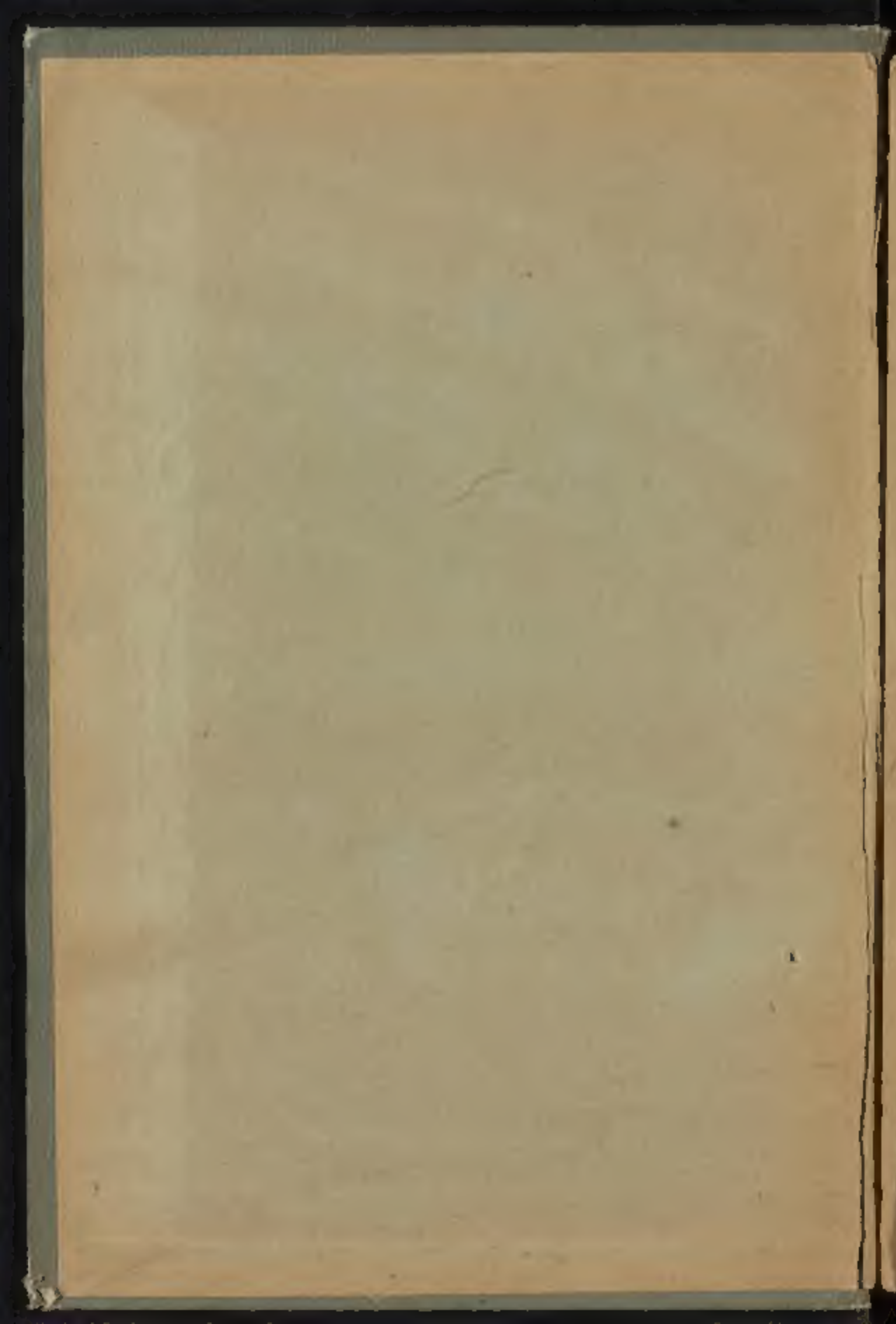
كذب . وصاع . دجال . يكذب . نفع . وطيم منه . يكذب أو بالوضع .
 سافر . هلك . ذهب . متروك . ترك . فيه نظر . سكبوا عنه . لا يقتر به .
 ليس ثقة . غير ثقة ولا مأمون . ولها مردود الحديث ضعيف جداً . واه
 بكرة . مطروح . روم . ليس شيء . لا يساوي شيئاً . ولها ضعيف منكر الحديث
 . مضطرب الحديث . ضعوفه لا يحتاج به . ولها فيه مقال . ليس بذلك .
 ليس بالقوي . ليس بعمدة . فيه حطب . مطعون فيه . سيء الخطأ . ليس
 تكلموا فيه فيه أدنى مقال وثلاثون نقول واحد على الصحيح . وإن اجتمعا
 في شخص . الجرح . قدمه . شروء . وإن أمدد بالعدل . ومعرفة الأبناء . المخرقة
 والمكسب . يجمع نوعاً وهي ثلاثة عشر . والألقاب . ونسبها . كالأنتمش
 . ولا يرحم والصل . ولا نسب إلى وطن أو حرفة أو صناعة كالخياط والبربر
 . والنسب إلى غير أنه كأمه . لا أسود . سمع من عيبة . ومن وافق
 اسمه سمى به . وجدته كالخمس من الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب
 أو اسم شيخه وشيخ شيخه كرويه عمران بن القيسير عن عمران بن رباح عن
 عمران بن حصين . أو سمى رويه وشيخه كالبخاري . بن مسلمين . والمولى
 من علي وأسلم بالرق أو الحلف أو بالسلام . ولا أخوة والأخوات سوء .
 ثلاثة . أربعة . أو د . ب . الشيخ والطالب . منها ما يشتركان فيه كتصحيح النية
 والتظاهر من أغراض الدنيا وتحسين الخلق . ومنها ما يفرد به أحدهما .
 فالشيخ في الإسماعيل . حبيب الله ولا رشاد في من هو أولى منه وعدم
 التحديث فائلاً ولا محلاً ولا في الطريق . والطالب في توفير الشيخ وإرشاد
 الغير لما سمعه وعدم ترك الاستعانة لحيا . أو تكبر وكتابة مسمع والاعتناء

بالتقييد والضبط والمذاكرة بالحفوظ، ومن التحمل ووقته، نسبة إلى السماع
 التمييز ويحصل غالباً استكمال خمس، و... دونه حضوره وسن لا... ولا حد
 له بل متى تأهل لذلك فقبل خمسون ولا يكر عدد لأربعين و... كان بارعاً
 فما بين عشرين وثلاثين أو عشرون، وكثرة الحديث ومقاتلته مع نفسه و
 مع شيخه أو مع ثقة غيره، وسأعه من أصل شجرة وفتح قول عليه وتصنيفه
 مع مراعاة الترتيب وتبيين اختلاف الفقه إذا تأهل وأسبابه، ويرجع تلك
 الأنوع كلها إلى النقل فنراجع إلى مؤلفات المسوطة ليحصل الوقوف على
 حقائقها والله أعلم.

قال في الام المنقول من خط المؤلف والمذكور في حياته ما لفظه
 تمت لله بموت الله وحمدن توفيقه تهذيباً و... يوم الجمعة لعشر
 مئتين من ربيع الثاني سنة أربع وستين ومائة وألف بمدينة
 رييد، وكان تمام تسويدها في محلاف ريمة برحاب القطب
 أبي محمد عبد الله بن علي الأسدي قدس سره
 في شهر رجب سنة ١١٦٣ على يد مؤلفها
 محمد مرزعي الحسيني حامد لله ومصلحاً
 على نبيه ومسلماً ومستغفراً







COLUMBIA LIBRARY OFFSITE



CU59577088

ME06733

Klub qahar & atah

RECAP